



> عبدالرحمن مراد

العيد

> هل هلال العيد هذا العام في ظل ظروف خائفة وأوضاع سيئة، معاناة الناس تزداد يوماً بعد آخر والتطاحن السياسي على أشده وقد نسي المتطاحنون أثر ذلك على جماهير الشعب، فغابت عن أجندهم المعالجات والحلول، وأطلقوا عنان أخيلتهم للتطاحن والصراع، وكانوا جزءاً من عوامل الفناء والانكسار التي تعصف بمقدرات الوطن وتعمل على تفكيك قدراته الاقتصادية لتبدو للناس أكثر عجزاً وانكساراً أمام واقع تسم بتقاسم الغنائم وغاب عن باله صناعة التحولات وصناعة الأمل في نفوس الناس إلى درجة فقدان الناس الشعور بقيمة المناسبات الدينية أو الاجتماعية أو السياسية، فمرضان هل على الناس وقد تجرد من روحانيته وطقوسه الاجتماعية والثقافية..

وحين القياس على نمطية الصورة المتخيلة والواقع نجد فرقاً كبيراً، فاليقين الذي يجده الفرد المؤمن أصبح هباءً متناثراً في سماءات القلق النفسي والاجتماعي والاقتصادي، والبنائات العامة للقانون الطبيعي أصبحت شظايا تتطاير مع ذرات الغبار للعواصف الرملية التي تجتاح المناخ في مثل هذا الوقت من كل عام.

لقد ألتفت من مدى العواصف الثلاثة الماضية مشاهد الدمار والدم والأجساد المبتورة والمحفورة بآلات الدمار والفناء والموت والرؤوس المفصولة عن أجسادها وبشاعة ما يحدث، وألف كذلك وحشية الإنسان الذي يقود الزرافات من الناس والوحدان إلى الموت الجماعي بقسوة لم نشهدها منذ أمد طويل ولكننا لم نعد أمثالها في حقب التاريخ المختلفة.

تعددت المنعجات، وتعددت تبعاً لها لونا الواقع وشكله وشكله وعلاقه وتعددت أساليب الفناء وأوانه ومبرراته.. الرابط بين كل المنعجات هو حديثها عن (الله) جل جلاله وحديثها عن النبي (محمد) عليه الصلاة والسلام.. تحسبهم على قلب رجل واحد وقلوبهم شتى.. مشاهد مؤلمة وواقع أكثر انكساراً ونكوصاً وألماً، فالقضية لم تعد كما كنا نتصور، قضية نماء، وتطور وتحديث وانتقال ولكنها باتت قضية نكوص حضاري وتوحش وغايبه واختلال في النظام العام والقانون الطبيعي.

فالتكافل بين أرباب المجتمع أصبح ذكرى جميلة من الزمن الجميل الذي عاشه الأجداد، وأخلاق العناية التي كانت جزءاً مفصلياً من منظومتنا الأخلاقية ومن مروءتنا وقيمنا الأصيلة أصبحت طلال دارساً تتعق عليه غرابان السياسة الإقصائية للجماعات والطوائف والأحزاب، ولو أفضنا النظر لوجدنا أن أخلاق العناية كسبياً مباشراً في نهضة الأمم كلها ولم تكن النهضة الإسلامية في عصورها الذهبية وكذا النهضة الأوروبية في العصر الذي يسمى بعصر النهضة نتيجة منطقية لها، وحين تغيب تلك الأخلاق كما دلت متواليات الأحداث في التاريخ فقيادتها يحمل دلالة الانحطاط والانكسار والظلام والفوضى التي لا تكاد تنتظم في عقد.

ومع ذلك فقد تبقى لنا شيء، نبتمس من أجله وهو الحياة.. سير حل العيد تيسياً إلى لم نبتمس في وجهه الذي يعبرنا كي يذكرنا بالحياة وبالناس وبالإسامين وبالزبيب والمكسرات وأطباق الحلوى وبالملابس الجديدة والحلة القشبية..

وباليمين الإنسان والتاريخ والحضارة والأرض والثقافة.. فالعيد حالة انتقالية وحالة فاصلة بين حاليين وبين زمنين، بين ماضٍ يجب أن نتجاز عقبة أمله وحزنه ومستقبل نعيشه بفرحة الانتقال وأمل الحياة.

نائب أمين عام الحزب الناصري الديمقراطي لـ «الميثاق»:

استعادة هيبة الدولة أبرز أولويات المرحلة

طموحة، ولهذا يكون تحقيقها بقدر ما يتاح لدينا من الموارد. هذا يعني أن مخرجات الحوار قد يتطلب تنفيذها فترة من الزمن مقارنة بالأوضاع الاقتصادية لبلادنا؟

- هناك أموال وموارد يجب استغلالها إضافة إلى أموال نهبت يمكن استعادتها والاستفادة منها في تنفيذ مخرجات الحوار.. إذا توافرت إرادة سليمة كل شيء يمكن أن يتحقق، وقبل هذا وذاك وأهم شيء يجب أن نبدأ به هو استعادة هيبة الدولة، وعندما يتحقق ذلك نستطيع أن نعوض وأن نحاسب والبدهاء عملية العدالة الانتقالية التي يفترض الشروع فيها وحتى نتنقل من مرحلة إلى مرحلة لا يمكن أن ننقل كل موروث الماضي.. نحن بحاجة إلى مشروع وطني يحتل كل المشاريع الصغيرة وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بوجود دولة قوية.

كيف تقرأون تنفيذ مخرجات الحوار من قبل الأطراف السياسية؟

- مخرجات الحوار الوطني ليست عصا سحرية.. بل هي خطوات لزم أن تتبع للبدء بعملية تنفيذ هذه المخرجات أول أعداد الدستور والاستفتاء عليه، ثم تشكل حكومة وحدة وطنية من كافة الأطياف السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، ومن هنا تبدأ المرحلة الحقيقية لاختيار الناس لأنه كل المشاركين في الحوار يتفنون بالحوار الوطني، وفي الواقع تجد كل يتصرف على هواه، يعني الإصلاح كان من أوائل المهرولين للتوقيع على كل شيء بدون ما يرون أنه سلبى أو إيجابى كنوع من المزايدات، والآن نجد يخرج بعض أجنحته منها للتحريض ضد مخرجات الحوار ورفض الدستور.. هذا التناقض الذي نخشاه في المستقبل، إذا لم نقتنع بالتعايش مع بعضنا البعض باعتبار أن اليمن وطن الجميع وليست حكراً على أحد، وعلى كافة الأحزاب أن تبذل قصارى جهدها في كيفية إيجاد الحلول الاقتصادية والاجتماعية من أجل إيجاد جبهة وطنية تستطيع أن تغلب على كافة الصعوبات والمشاكل.

ما تعليقكم على أحداث عمران الأخيرة؟

- ما حدث في عمران عبارة عن نوع من المكائيدات، لأن البعض لا يطبق وجود الآخر، يعني الإصلاح يحاربون الحوثيين والعكس كذلك، كل يحاول أن يوجد له مدأ، فقد كان الإصلاح محتكراً عملية الدعوة وأنه يمثل الدين، والآن ظهر تيار آخر يتنادى بنفس الموضوع ويفترض بنا أن نقبل به كما جرتنا الإصلاح ما المانع أن نجرب الآخرين، لا نستطيع أن نحكم على أحد أنه على حق أو على باطل بدون أن نجربه، وبالتالي نحن أمام فرصة يجب أولاً تحييد المدرسة ودور العلم ودور العبادة بحيث تكون جهات مستقلة لا تخضع لسلطة أحد، والدولة هي الجهة الوحيدة التي تدير المرافق العلمية ودور العبادة، ثانياً هذه الأحزاب يجب أن تتخل عن احتكار الدين وإصدار الفتاوى والتحريض والتحدث باسم الدين، فالدين ليس حكراً على أحد.

كيف تقرأون مستقبل اليمن في ظل هذه الأحداث؟

- كل شيء له بداية ونهاية وهذه الأوضاع لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، كل طرف سيصل إلى مرحلة يقتنع فيها بضرورة القبول بالآخر، لأن مرحلة التشكك والتربص بالآخر مستتحي وسيفتتح الجميع أنه لابد من التعايش والعيش المشترك.

دعا رئيس الجمهورية إلى مصالحة وطنية لا يستثنى منها أحد.. كيف يمكن ترجمة ذلك على الواقع؟

- نحن في أحزاب التحالف الوطني باركانا دعوة الرئيس لأن المصالحة والإصطفاف الوطني ضروري لأنه لا يمكن أن نعيش ونبنى وطناً وكل طرف يتربص بالآخر، نحن محتاجون للإصطفاف الوطني ومحتاجون لتصفية النفوس من الأحقاد وإزالة مسبباتها وذلك من خلال محاسبة كل من تورط بجرائم جنائية من خلال قانون المصالحة والعدالة الانتقالية ويكون ذلك بالاعتراف وتكفل الدولة بجبر الضرر هذا ما أقر في مؤتمر الحوار الوطني لكن نصل إلى مرحلة نتخلص فيها من كل الأحقاد وصراعات الماضي، وننتقل إلى بناء مستقبل جديد خال من الأحقاد، وهنا أجدنا فرصة لا نقول أنه يتوجب على الأخ الرئيس عبدره منصور هادي وعلى الحكومة القادمة التفرد لهذا الموضوع والعمل على تصفية الأحقاد وإنهاء الصراعات وأسبابها لكي نسير للمستقبل بما هو إيجابي فقط وعلى كافة اليمنيين أن يضعوا مصلحة اليمن فوق أي اعتبار آخر.

كلمة أخيرة؟

- لابد أن نتحمل بعضنا البعض ويتفهم كل منا الآخر لكي تنتقل إلى مرحلة جديدة نستطيع فيها أن نحقق شيئاً للوطن وللأجيال القادمة، علينا جميعاً أن نتفق على الثوابت الوطنية العظيمة، وأن نتحكم جميعاً لسلطة القانون.



أكد نائب أمين عام الحزب الناصري الديمقراطي عبدالمجيد الحنش أن الحكومة أقرت رفع الدعم عن المشتقات النفطية ولم تعالج الأسباب التي أوصلتها إلى اتخاذ هذا القرار وستجد نفسها في أقل من عام بحاجة إلى جراحة جديدة لمواجهة رواتب الموظفين.

وأشار الحنش في حديث مع «الميثاق» إلى أن الحكومة اتخذت القرار بالإغلبية- أي بموافقة الأحزاب الرئيسية في الحكومة- وكان يفترض أن يكون هناك خطة زمنية تنظم هذه العملية وكيفية الاستفادة من هذه الإصلاحات الاقتصادية.

وقال: «نحن بحاجة إلى تخطيط سليم، وحكومة وطنية بالفعل تخطط وتحدد فترة تكون اليمن حينها دولة تعتمد على نفسها ومواردها لتغطية احتياجاتها وتعمل على تطوير هذه الموارد»..

إلى نص الحوار :

حوار: فيصل الحزمي

على الحكومة حماية المواطنين من شح التجار بعد رفع الدعم

يجب تحييد صروح العلم ودور العبادة والنأي بها عن الحزبية

كان يفترض على الحكومة قبل رفع الدعم أن تتخذ حزمة من الإجراءات

لا يمكن ان نبني وطناً وكل طرف يتربص بالآخر

الموضوع فهي كثيرة ومتعددة لا تبدأ فقط بعملية التحريض، فاليمين يعاني من حفاف وسوء، تسويق للمحاصيل الزراعية التي ينخفض سعرها في ذروة مواسمها إلى أقل من سعر التكلفة ثم ينظر لاستيرادها بأسعار مرتفعة، وكان يفترض أن تنظم عملية تسويقها وتوزيع ثلاجات مركزية بحيث توزع على الأسواق خلال السنة وتعمل الحكومة على تسويقها إلى الخارج بحيث تعود بالعملة الصعبة ويشعر المواطن بالفائدة من زراعته لهذه المنتجات.

أقوت الحكومة حزمة من الإجراءات منها إيقاف التوظيف لمدة أربع سنوات بوايكم أين سيذهب الآف الخريجين خلال هذه الفترة وما مدى خطورة زيادة البطالة وما يتربص عليها من آثار سلبية تنعكس على الأمن؟

- الحكومة خلال الفترة الانتقالية وظفت ما يكفي لعشر سنوات قادمة وهذا يعني إدارة الظهر للبطالة ولكن عملية التوظيف لا تقتصر على الحكومة فقط ويجب على الدولة أن تتخذ جملة من السياسات تتعلق باستيعاب القطاع الخاص للخريجين، وهذا لا يمكن تحقيقه بدون أمن واستقرار للمركزين الإسميين لا ي استنمار، بمعنى أن خلق فرص العمل هي سياسة بحد ذاتها وسلطة من الإجراءات معنية الحكومة بتنفيذها.

ما تحدثتم عنه من إصلاحات وإجراءات يجب اتخاذها.. هل تضمنتها مخرجات الحوار الوطني الشامل؟

- مخرجات الحوار الوطني وظفت الكثير من هذه الجوانب الإيجابية والصحيحة سواء في جانب التنمية أو في الجانب التشريعي وبناء الدولة ويجب الاعتراف أن مخرجات الحوار سليمة 100%، فهي من صنع بشر وقد شهد الحوار الوطني نوعاً من المراضاة لبعض الأطراف والأحزاب المشاركة للوصول إلى قرارات مقنعة للجميع وخضعت القرارات لنوع من التقاسم، ولكن نستطيع القول إن 80% من مخرجات الحوار هي لمصلحة الشعب اليمني إذا طبقت ونفذت تلك المخرجات بدون انتقائية.

هل هذه المخرجات قابلة للتنفيذ أم أنها طموح وأفكار بعيدة عن الواقع؟

- لا يوجد مستحيل إذا توفرت الإرادة السياسية، وطالما المكونات السياسية اجتمعت على مخرجات الحوار الوطني فبالإمكان أن تقوبل إلى مشروع وطني متكامل، ويبدأ التنفيذ فيها تدريجياً بما يمكن تنفيذه بالإمكانات المتاحة حالياً والذي يصعب تنفيذه حالياً نضعه في خطة استراتيجية، فكل مخرجات الحوار هي هكذا.. صحيح أنها عبارة عن أفكار

ومع ذلك الحكومة تشككي من عجز الموازنة وفراغ الخزينة العامة ومن عدم قدرتها على مواجهة رواتب الموظفين.

برأيكم ما الأسباب الحقيقية للعجز في الموازنة العامة؟

- الحكومة تدعي أن تفجير أنابيب النفط والغاز وضرب أرباح الكهرباء تسبب في خسائر فادحة، وكان يفترض على الحكومة أن تحاسب من يقف وراء تلك الأعمال وتقديهم للمحاكمة جزءاً من المعالجة للوضع الاقتصادي، وباعتبارها دولي والدول الشقيقة لمساعدتها أنه يفترض أن يكون لديها خطط وبدائل لكيفية استثمار واستغلال الموارد وإيجاد بنية تحتية يمكن أن يعتمد عليها، نحن بحاجة إلى تخطيط سليم، حكومة وطنية بالفعل تخطط وتحدد فترة زمنية تكون اليمن حينها دولة تعتمد على نفسها ومواردها للنفطية احتياجاتها وتعمل على تطوير هذه الموارد وهي متعدده تبدأ من الإنسان كمورد بشري يجب أن يدرّب ويعلم بشكل صحيح كونه من أفضل أنواع الاستثمارات ثم تنجبه إلى تنمية الموارد الأخرى.

هل سيكون قرار رفع الدعم عن المشتقات هو الأخير؟

- إذا وجدت سياسة حكيمه وتحكم في الموارد ما كنا بحاجة إلى قرار رفع الدعم وكان يفترض أن وجدت ضرورة لتخاذ مثل هذه القرارات يتم بشكل تدريجي، لكن سوء الإدارة دفعت الحكومة نحو البنك الدولي لطلب المساعدة والاقتراض والذي بدوره رفض ذلك واشترط المساعدة بإصلاحات تتخذها الحكومة اليمنية منها رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وهنا يجب على الحكومة أن تلتزم للشعب بضبط الأسعار وتعمل على تخفيف معاناة الناس.

تشككي الحكومة من تحريب الديزل وتدعي أن دعمها لهذه المادة لا يستفيد منها المواطن بل المهربون الذين لديهم نفوذ كبير ومن الصعب إيقافهم فهل هذا يعني أن المزارع اليمني على موعد لجراحة جديدة؟

- هذه مبررات واهية لأن عملية رفع الدعم هي ضغوط من المانحين والبنك الدولي، أما بالنسبة للاشكاليات المرتبطة بهذا

كيف تقرأون قرار الحكومة الأخير المتعلق برفع أسعار المشتقات النفطية.. وما آثار ذلك على الأوضاع المعيشية للمواطن؟

- قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية له آثار إيجابية وسلبية، أما الإيجابية فهو ضرورة ويخدم الاقتصاد الوطني لأن الدعم لا يستفيد منه السواد الأعظم من الشعب بقدر ما يستفيد منه رجال أعمال والأغنياء وغيرهم من أصحاب النفوذ، أما الجانب السلبى فالقرار بحاجة إلى حكومة جادة تستطيع أن تضع خطة للاستفادة من عائدات رفع الدعم بحيث توظفها في الضمان الاجتماعي ورواتب الموظفين وفي التنمية، بمعنى أن لا يشعر المواطن أن الخدمات التي يستفيد منها تضررت لأنه بدون هذه الإجراءات الضرر يقع بالدرجة الأولى على المواطن البسيط لأن كافة السلع سترفع أسعارها، وفي الوقت ذاته سيبقى دخل المواطن كما هو، وبالتالي كان يفترض على الحكومة أن تتخذ مثل هذه الإجراءات لحماية المواطنين من شح التجار وطمع المؤجرين وغيرها لتحديد أجور المواصلات حتى لا يتروك الأمر لرغبات المستفيدين.

يرتد د أن قرار رفع أسعار المشتقات النفطية اتخذ بموافقة كافة الأحزاب المشاركة في الحكومة.. ما صحة ذلك؟

- نحن مشاركون في الحكومة بوزيرين، وبعيد علمي انهما وافضنا للجرعة، وأبديا في مجلس الوزراء رفضهما ولكن الحكومة اتخذت القرار بالإغلبية، وبموافقة الأحزاب الرئيسية في الحكومة، وكان يفترض أن يكون هناك خطة زمنية تنظم هذه العملية وكيفية الاستفادة من هذه الإصلاحات الاقتصادية، ونحن في أحزاب التحالف ناقش موضوع قرار رفع الدعم وسوف نعلن خلال الأيام القادمة بياناً نوضح فيه موقفنا من ذلك، وقد أصدر التحالف ليلة عيد الفطر بياناً أكد فيها على ضرورة توفير المشتقات النفطية وليس رفع أسعارها، ويجب التساؤل كيف توفر النفط في كافة محطات الوقود في جميع المحافظات خلال ساعتين فقط بعد صدور قرار رفع أسعار النفط!

هل هذا يؤكد أن الحكومة أفتعلت الأزمة طوال ستة أشهر لتجرب الشعب على تقبل قرار رفع الدعم.. وما هو دوركم؟

- بالعكس لقد أصدرنا العديد من البيانات المتعلقة بهذا الأمر بشكل منفرد وبيانات صدرت عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف، طالبنا فيها بتغيير الحكومة، وقد اتضح أن أطرافاً معينة في حكومة الوفاق هي من كانت تتمتع هذه الروايح، وأصبح هذا الأمر واضحاً، لأنه في عهد الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح كان سعر الدية البترول 1250 ريال فقط، والسعر الدولي لم يتغير أي أن مقدار الدعم الذي كان يقدمه النظام السابق 2750 ريال لكل عشرين لتر بترول، وكذلك الديزل، وكانت الأمور تسير بشكل طبيعي، والكهرباء متوفرة والمياه موجودة، فلماذا الآن انعدم كل شيء، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الإيرادات، وهنا يقوم الدور على مجلس النواب الذي يفترض به أن يحاسب الحكومة لأنه على المستوى الفردي عندما نسال ممثلينا في الحكومة يقولون أنهم لا يعرفون شيئاً عن هذه الأمور ليس فقط الدعم، هناك أيضاً إلى جانب الإيرادات العبات والمساعدات الدولية التي تصل إلى يقارب سبعة مليارات دولار خلال الفترة الأخيرة

أمنية تعز تقر بحظر

حركة الدراجات النارية ليلا

أقرت اللجنة الأمنية بمحافظة تعز حظر حركة سير الدراجات النارية ليلاً وكذلك منع التجول بالسلاح داخل المدينة وإيقاف التعامل بتصاريح السلاح..

وفي الاجتماع الذي عقد برئاسة المحافظ شوقي أحمد هائل.. وجه المحافظ الأجهزة الأمنية بتكثيف الانتشار الأمني وضبط كل العناصر المسلحة المخالفة داخل المدينة.. وقال إن الأمن مسؤولية جماعية وعلى جميع المكونات الاجتماعية تحمل مسؤولياتها وفي مقدمتها الأحزاب والتنظيمات السياسية التي يجب أن تستشعر مسؤولياتها الوطنية في هذه المرحلة، والنأي بالمحافظة عن كل الصراعات التي تسبب إلى ثقافة المحافظة ومكانتها.

وأكد المحافظ شوقي أحمد هائل أن اللجنة الأمنية لن تتهاون مع مقلقي الأمن والسكينة العامة أياً كانوا، وأنها ستعامل مع الجميع وفقاً للقانون دون هوادة.



كأول منظمة عربية

الأمم المتحدة تختار «رابطة المعونة» لعضوية مؤتمر المنظمات غير الحكومية

داعياً المنظمات غير الحكومية الراحبة في الإسهام برواها وملاحظاتها حول القضايا التي يناقشها المؤتمر الدولي، التواصل مع الرابطة على اليميل التالي m.allaow@yahoo.com

الجدير ذكره أن المؤتمر الدولي السنوي للمنظمات غير الحكومية والذي ترعاه الأمم المتحدة، سيعقد خلال الفترة 25 إلى 30 أغسطس الجاري في مدينة نيويورك، وسيخصص المؤتمر لرسم خطط وأنشطة

وأجندة عمل المنظمات غير الحكومية في العالم للعام 2015م.. وتقييم الأنشطة والسبلات والتحديات التي تواجهها المنظمات حول العالم في الأعوام الماضية.



اختارت هيئة الأمم المتحدة بنيويورك المحامي والناشط الحقوقي محمد علي علاو- رئيس رابطة المعونة لحقوق الإنسان والمجرة- لعضوية المؤتمر السنوي للمنظمات غير الحكومية، كأول منظمة عربية غير حكومية تختارها الأمم المتحدة لحضور هذا المحفل الدولي الهام.

وعبر المحامي محمد علي علاو عن اعتزاز «رابطة المعونة» بهذا الاختيار والتكريم الأممي للمنظمة والذي يعتبر شهادة أممية على مهنية الرابطة في انشطتها المحلية والإقليمية والدولية..

معبراً عن شكره وتقديره لكل من ساهم في دعم ورعاية أنشطة الرابطة في الفترات الماضية والذين كانوا شركاء في مسيرة الرابطة وما حققته من نجاحات.